.

**مذكرة إخبارية حول نتائج الحسابات الوطنية**

**برسم الفصل الرابع من سنة 2013**

**أظهرت نتائج الحسابات الوطنية خلال الفصل الرابع من سنة 2013 أن :**

* **النمو الاقتصادي سجل 4,5% بدل 2,3% خلال نفس الفصل من سنة 2012؛**
* **التضخم بلغ حسب السعر الضمني للناتج الداخلي الإجمالي 0,5% بدل 1,4%.**

**أما بالنسبة لمجموع سنة 2013 فسيكون :**

* **معدل النمو قد بلغ 4,3% عوض نسبة 4,4% المتوقعة من طرف المندوبية السامية للتخطيط ؛**
* **ومعدل التضخم بالسعر الضمني للناتج الداخلي الإجمالي قد بلغ نسبة 1,2% بدل 1,4% المتوقعة من طرف نفس المؤسسة.**

خلال الفصل الرابع من سنة 2013 واصل النشاط الاقتصادي استفادته من انتعاش النشاط الفلاحي مع تباطؤ للأنشطة غير الفلاحية.

وهكذا، ارتفعت القيمة المضافة للقطاع الفلاحي بالحجم، مصححة من التغيرات الموسمية، بنسبة 18,5% عوض انخفاض بنسبة 9,1% خلال نفس الفصل من السنة المنصرمة، في حين عرف الناتج الداخلي الإجمالي الغير فلاحي تباطؤا بلغ 2,4% بدل 4 %.

في هذا السياق، سجلت **القيمة المضافة للقطاع الثانوي** ارتفاعا بنسبة 2,2% خلال الفصل الأخير من سنة 2013 عوض انخفاض قدره 0,7% خلال نفس الفترة من السنة الماضية. ويعزى هذا إلى ارتفاع أنشطة:

* الكهرباء والماء بنسبة 5,7% عوض انخفاض بنسبة 1,9%؛
* البناء والأشغال العمومية بنسبة 3,2% عوض 0,7%؛
* الصناعات التحويلية بنسبة 2,7% عوض 0,1%؛
* والى انخفاض أنشطة الصناعة الاستخراجية بنسبة 1,9% عوض 3,7%.

بالمقابل، سجلت القيمة المضافة **للقطاع الثالثي** تباطؤا في وتيرة نموها بلغت2,9%عوض6,4% في الفصل الرابع من السنة الماضية. باستثناء تحسن نشاط التجارة بنسبة 4,1% مقابل 1,4%، لوحظ هذا التباطؤ في مختلف فروع أنشطة هذا القطاع :

* الفنادق والمطاعم بنسبة 4,1% عوض 8,8%؛
* النقل بنسبة 2,6% عوض 5,3%؛
* البريد والمواصلات بنسبة 8,8% عوض 28,6%؛
* الخدمات المقدمة للأسر والمقاولات بنسبة 3,1, % عوض 5,3%؛
* الخدمات المالية والتأمينية بنسبة 1,2% عوض 3,6%؛
* الخدمات المقدمة من طرف الإدارات العمومية والضمان الاجتماعي بنسبة 0,3% عوض 6,1%؛
* خدمات التعليم، الصحة والعمل الاجتماعي بنسبة 2,1% مقابل 5,2%.

في المجموع، ارتفع **الناتج الداخلي الإجمالي** بالحجم بنسبة 4,5% عوض 2,3% نفس الفترة من سنة 2012 وبالأسعار الجارية حققت ارتفاعا نسبته 5% مقابل 3,7%، مما نتج عنه زيادة في السعر الضمني للناتج الداخلي الإجمالي بنسبة 0,5% عوض 1,4%.

**وعلى مستوى استعمالات الناتج الداخلي الإجمالي** بالحجم، ارتفعت نفقات الاستهلاك النهائي للأسر بنسبة 4,9% بدل 3,5% نفس الفترة من السنة الماضية مساهمة ب 2,9 نقطة في النمو مقابل 2 نقط. عكس ذلك، سجلت نفقات الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية ارتفاعا أقل من السنة الماضية نسبته 3,8% عوض 9,1% مساهمة ب 0,6 نقطة بدل 1,4. من جهته، سجل إجمالي الاستثمار)إجمالي تكوين رأس المال الثابت وتغير المخزون( انخفاضا نسبته 1,5 % بدل 0,8%. على العموم، سجل الطلب الداخلي ارتفاعا نسبته 2 % مقابل 1,3 % مساهما ب 2,1 نقطة في النمو عوض 1,3 نقطة سنة من قبل.

ساهمت المبادلات الخارجية للسلع والخدمات في هذا النمو ب 2,4 نقطة عوض 1 نقطة . فالصادرات ارتفعت بنسبة 3 % مقابل 5,2%، في حين انخفضت الواردات بنسبة 4 %عوض ارتفاع قدره 1,7 %.

مع الزيادة الملحوظة في صافي الدخول المقبوضة من بقية العالم بنسبة 59,5 % وفي الناتج الداخلي الاجمالي بنسبة 5 %، سجل اجمالي الدخل الوطني المتاح ارتفاعا بنسبة 7,7 %عوض 2,2 % وبلغ الادخار الوطني 28,4 %من الناتج الداخلي الاجمالي بدل 26,2 %مع تحسن الاستهلاك النهائي بنسبة 5,7 %.

عرف اجمالي الاستثمار 34,4% من الناتج الداخلي الاجمالي بدل 37,1%، نتيجة لذلك بلغت حاجيات تمويل الاقتصاد الوطني 6 %من الناتج الداخلي الاجمالي عوض 10,9 %.

**وتوجد رفقته الجداول المتعلقة بنتائج الحسابات الوطنية للفصل الرابع من سنة 2013:**

